الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة

إشارةً إلى
البند 5.1 من جدول الأعمال

مجلس الأمناء
9-10 مارس/آذار 2022

البند 5.1 من جدول الأعمال: تقرير لجنة المالية، والتدقيق، والمخاطر

عن اجتماعها المنعقد في 17 فبراير/شباط لعام 2022

ملخص:

بموجب لائحة الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة E.1.b)، اجتمعت لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR) في 17 فبراير/شباط 2022. قدمت اللجنة الإشراف وتوجيه السياسة فيما يتعلق بالمجالات الرئيسية التالية:

مراجعة والإحاطة علمًا بما يلي:

1) مسودة التقرير المالي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2021.
2) تقرير إدارة الحوادث للشهر المنتهي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2021، وتقرير الحماية وإدارة الحوادث للربع الرابع من عام 2021، وتقرير إدارة الحوادث السنوي لعام 2021، وتقرير الحماية السنوي لعام 2021.
3) أُجريت عمليات تدقيق داخلية خلال عام 2021 وطُلب من شركة RSM UK Risk Assurance Services LLP لخدمات تأمين المخاطر تقديم تقرير منتظم بالإجراءات المُتخذة بشأن التوصيات المُقدمة.
4) تحديث برنامج الصحة الجنسية المتكامل للمرأة (WISH)

تمت الموافقة على

1) محاضر الاجتماعات السابقة المنعقدة يومي 5 و10 نوفمبر/تشرين الثاني 2021.
2) النظر في خطة التدقيق الخارجي المُقدمة من شركة Crowe UK LLP والمصادقة عليها.
3) خطة التدقيق الداخلي لعام 2022 التي تضمنت الخطة والرسوم بمعدل يومي مركب بلغ (670 جنيه إسترليني لا تشمل ضريبة القيمة المضافة) و85 يوم عمل (56950 جنيه إسترليني لا تشمل ضريبة القيمة المضافة) وميثاق التدقيق الداخلي، على النحو الذي قدمته شركة RSM UK Risk Assurance Services LLP.
4) جدول الأعمال رفيع المستوى ومواعيد اجتماعات لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR) خلال عام 2022.

الإجراء المطلوب

1) **اطلاع** مجلس الأمناء على التقرير المُقدم من رئيس لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR).

2) بناءً على توصية لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR)، على مجلس الأمناء **النظر في** تخصيص
أ) *التمويلات التالية* ***واعتمادها*** *اعتبارًا من 31ديسمبر/كانون الأول 2021:*
1. تمويل إضافي لبدء المراجعة والتفاوض مع أعضاء خطة المعاشات التقاعدية المحددة المزايا، لتقليل الالتزامات الإجمالية -**4000000 دولار.**
2. سيتم تخصيص تمويل كبير (الرصيد) كمنح نقدية وسلعية، من التمويلات التي تم تلقيها في أواخر عام 2021 من الحكومة الدنماركية -**2675.083.64 دولار.**
3. التمويل المخصص للجمعية العمومية المزمع عقدها في عام 2022 بقيمة - **340000 دولار.**
4. منحة الطوارئ المخصصة في عام 2021 لأفغانستان برعاية **199.089** - Stream 3 **دولار.**

ب) فيما يلي موجز لمراجعة ميزانية الأمانة الموحدة لعام 2022:
(الأرقام بآلاف الدولارات الأمريكية)

	الميزانية المُعتمدة	صافي التسويات	الميزانية المنقحة
الدخل			
غير المقيد	67445	(768)	66677
المخصص			
المُقيد	10220	768	10988
إجمالي الدخل	**77665**	0	**77665**
النفقات			
غير المقيدة	66220	-	66220
المخصصة	6776	9881	16657
المُقيدة	27003		27003
إجمالي النفقات	**99999**	**9881**	**109880**
غير المقيدة	1225	(768)	457
المخصصة	(6776)	(9881)	(16657)
المُقيدة	(16783)	768	(16015)
إجمالي الفائض	**(22334)**	**(9881)**	**187545**

3) بناءً على توصية لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR)، **ينظر** مجلس الأمناء في عقد اجتماع إضافي لمجلس الأمناء عبر الإنترنت **والموافقة عليه** في 8 أو9 ديسمبر/كانون الأول/كانون الأول/كانون الأول 2022، من أجل الاضطلاع بالاحتياجات التشغيلية/القانونية المهمة، بما في ذلك الموافقة على ميزانية الأعوام 2023- 2025.

<u>الحضور</u>

أعضاء لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR):	إليزابيث شافر، رئيسة لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR):
	جوديث **مافون**، عضو لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR) لاكشان سنيفيراتني، عضو لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR) نيكوليت **لونين**، عضو عضو لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR)
طاقم العمل:	ألفارو بيرميجو، المدير العام فارون **أنانذ**، مدير - المالية والتكنولوجيا جين ديسبورو، المراقب المالي نيشا جهيل (مدونة للملاحظات)
المراجعون الداخليون:	مارك سوليفان، مدير تأمين المخاطر، RSM Risk Assurance **Services LLP**
المراجعون الخارجيون:	نيكولا **ماي**، شريك، للأغراض الاجتماعية والمنظمات غير الربحية، Crowe U.K. LLP

وقد انضم من أجل أغراض بنود جدول الأعمال ذات الصلة:
نيفيل **فان ستيرت**، مدير إدارة المخاطر والشؤون القانونية والامتثال
فانيسا **ستانيسلاس**، رئيسة قسم الحماية

الأعضاء الذين لم يتمكنوا من الحضور:
بينس **جواناس**، أمين الصندوق بالاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة، وعضو لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR)
ميسرة **أحمد**، عضو لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR)

1. ترحيب ومقدمة.

رحب الرئيس بالجميع في الاجتماع.

2. جدول الأعمال رقم 2 - البنود الإجرائية

2.1. الاعتذار عن الغياب

وردت اعتذارات عن الغياب من بينس جواناس قبل الاجتماع ومن ميسرة أثناءالاجتماع.

2.2. مسودة جدول الأعمال والجدول الزمني

تمت مشاركة جدول أعمال الاجتماع. لم تُبد أي تعليقات.

<u>الإجراء:</u> اعتمد الأعضاء بالإجماع جدول أعمال الاجتماع المنعقد في 17 فبراير/شباط 2022.

2.3. محاضر اجتماع لجنة المالية والتدقيق

طُرحت محاضر الاجتماعين السابقين المنعقدين في (5 و10 نوفمبر/تشرين الثاني 2021) للمناقشة. لم يبدِ أي من الأعضاء أي تعليقات/اقتراحات لإجراء تعديلات.

<u>الإجراء:</u> وافق الأعضاء بالإجماع على محاضر الاجتماعات التي عُقدت في 5 و10 نوفمبر/تشرين الثاني 2021

2.4. المسائل التي أُثيرت

لم تُثار أي مسائل مستجدة

3. التقرير المالي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2021 والميزانية المنقحة لعام 2022

أ) ***تحديث مالي (غير مدقق) للسنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2021***

قدمت جين أبرز النقاط التي تناولتها المسودة الأولى للأرقام المالية (غير المدققة) للسنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2021. وشددت على حقيقة أن هذه الأرقام لا تزال تحتاج إلى بعض التعديلات بما في ذلك الأرقام النهائية من الربع الأخير لبرنامج الصحة الجنسية المتكامل للمرأة (WISH)، والأرقام النهائية لمشروع ACCESS و GCACI وتسويات نهاية العام (بما في ذلك تعديلات المراجعة).

وتم التأكيد على أن الفائض الفعلي كان يفوق الميزانية بمقدار 19.7 مليون دولار في إطار التمويل الأساسي غير المقيد. كان هذا قبل تعديلات فوركس في نهاية العام. ونعرض المساهمين الرئيسيين في ذلك في الجدول أدناه:

فائض التمويلات غير المقيدة	ألف دولار أمريكي	الأسباب الرئيسية
تلقي زيادة من الدخل الأساسي غير المقيد	10627	• تم تلقي منح إضافية من بعض الحكومات، بما في ذلك ألمانيا والنرويج والدنمارك وهولندا وفنلندا وكوريا الجنوبية. • استرداد نفقات عامة أعلى من المشاريع المقيدة، مما هو مدرج في الميزانية. • تلقي تبرعات أكثر تشمل وصية وراثة لمرة واحدة. • مكاسب الفوركس
العجز في النفقات الأساسية غير المقيدة	9053	• العجز في صرف المنح الأساسية المقدمة إلى الجمعيات الأعضاء، بسبب د تصميم المشاريع في إطار stream 2، وتأخر استلام الدخل الأساسي الإضافي (من الدنمارك)، وعدم إضافة الجمعيات الأعضاء في الأمريكتين ومنطقة البحر الكاريبي بعد والمدخرات في القسائم. • الاقتصاد في نفقات الأمانة بسبب كوفيد.

أثنت نيكوليت على الفريق لعملهم المكثف وتخطيط وثيقة التحديث المالي. واستفسرت عن سبب وجود رصيد نقدي كبير في الميزانية العمومية والأفكار الخاصة بكيفية التعامل مع ذلك؟ أجابت جين بالتأكيد على أقوالها وذكرت أن الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة، لديه رصيد نقدي كبير للغاية طوال العام الماضي بأكمله. وتابعت في إبراز الحاجة إلى تعيين مدير استثمار، من شأنه أن يساعد في تنفيذ سياسات إدارة الاستثمارات/الخزانة التي وافقت عليها اللجنة العام الماضي. .وسلطت الضوء على أنه من الرصيد المتوفر، تم استثمار 10 ملايين دولار في وديعة بنكية وجني فوائد، ومع ذلك يمكن استثمار بعض التمويلات الأخرى للحصول على دخل إضافي.
ومن أجل المضي قدماً فيما ورد أعلاه، تم الاتفاق على أن عملية تعيين مدير الاستثمار ستبدأ على الفور. استفسرت إليزابيث عن الجداول الزمنية لذلك، والتي أكد فارون أن العملية ستبدأ قريبًا وأنه ستُقدم تقارير عن التقدم المحرز فيها للجنة مرة أخرى في اجتماعها المقبل. كما أفاد فارون أنه سيتواصل مع نيكوليت لطلب المساعدة في وضع قائمة مختصرة بمديري الاستثمار، كجزء من لجنة فرعية لاختيار مدير الاستثمار.

سأل لاكشان إذا كانت أرصدة التدفق النقدي تشير إلى نقص في الأنشطة؟ أجابت جين أن حوالي 30 مليون دولار أمريكي كانت تمويلات مقيدة تُنفق بما يتماشى مع الاتفاقيات الموقعة مع الجهات المانحة للمشروع المقيدة. وأوضحت كذلك أن الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة كان عليه أن يسدد قرضًا قيمته 3 ملايين دولار أمريكي إلى مؤسسة الصندوق الاستثماري للأطفال (CIFF) في أبريل/نيسان، و 1.4 مليون دولار أمريكي تمثل تمويلات يحتفظ بها الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة من أجل جمهورية كابو فيردي (إحدى الجمعيات الأعضاء). أبرز فارون على أن المبلغ الأكبر من رصيد النقد المتوفر يتم المساهمة به في مجموعة من تمويلات

المشاريع المقيدة، وتمويلات المشاريع المخصصة، والتمويلات الأساسية غير المقيدة. وأعلم لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR) أن الأرقام النهائية (الرصيد النقدي والاحتياطي) سوف تُقسم في التقارير اللاحقة على كل فئة من هذه الفئات. كما أشار أيضًا إلى أن الإقرار بالدخل الكبير في دفاتر الحسابات، يرجع إلى SORP (إرشادات إعداد حسابات المؤسسات الخيرية) التي يُشترط على المؤسسات الخيرية في المملكة المتحدة اتباعها، والتي تتطلب من المؤسسات الخيرية اعتبارها إيرادات عند الاستلام، ما أدى أيضًا إلى ارتفاع الفائض في حسابات الجمعيات الخيرية.

أشار ليز أنه سيكون مفيدًا للجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR)، في حالة المضي قدمًا، أن ترى بشكل أوضح الفرق بين الرصيد النقدي والاحتياطي من خلال تقسيمه إلى رصيد نقدي/احتياطي غير مقيد ورصيد نقدي/احتياطي مقيد. تم التنويه إلى هذه المسألة لاتخاذ مزيد من الإجراءات.

ب) مقترح تخصيص التمويلات اعتبارًا من 31 ديسمبر/كانون الأول 2021

بعد مراجعة الحسابات المذكورة أعلاه، تم تقديم مقترحات بمبلغ 3214172 دولارًا أمريكيًا إلى لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR) لتخصيص التمويلات اعتبارًا من 31 ديسمبر/كانون الأول 2021. وشملت هذه تمويلات من أجل:

1. - المفاوضات مع أعضاء خطة المعاشات التقاعدية المحددة المزايا - 4 ملايين دولار أمريكي.
2. منح كبيرة للجمعيات الأعضاء لم يتم إصدارها بعد (بسبب التأخر في استلام تمويل أساسي إضافي من الحكومة الدنماركية) - 2675083.64 دولار أمريكي.
3. مخصصات الجمعية العمومية من موازنة عام 2021 - 340000 دولار أمريكي.
4. منحة طارئة مستحقة الدفع لأفغانستان برعاية Stream 3 - بقيمة 199089 دولار أمريكي.

تم التأكيد على أنه حتى بعد التخصيصات المذكورة أعلاه، من المتوقع أن تبلغ الاحتياطيات غير المقيدة للاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة في للسنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2021، 21.8 مليون دولار أمريكي، ويقع المبلغ ضمن نطاق (بين 19 مليون دولار أمريكي و 26 مليون دولار أمريكي) سياسة الاحتياطي المعتمدة العام الماضي.

المفاوضات مع أعضاء خطة المعاشات التقاعدية المحددة المزايا

وقد وافى فارون لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR) بمستجدات تتضمن أنه نظرًا لاحتمال انخفاض توقعات العجز الفني من خلال إعادة التقييم كل ثلاث سنوات، وانخفاض العجز في حسابات نهاية العام لخطة المعاشات التقاعدية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2021 وأن الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة لديه بعض الفائض في نهاية العام، تم تقديم اقتراح ببدء مفاوضات مع أعضاء خطة المعاشات التقاعدية المحددة المزايا لتقليل الالتزامات الهيكلية التي يتحملها الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة في ميزانيته العمومية لعدة سنوات.

وسلط الضوء على أن التزامات الخطة تذبذبت بشكل كبير بسبب التغيرات في ظروف السوق (تقلبات أسعار الفائدة بشكل أساسي) ونتيجة لذلك يمكن أن ترتفع الالتزامات إذا تذبذبت أسعار الفائدة بشكل سلبي. ومن ثم؛ إذا تمكن الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة من العمل مع 118 عضوًا في الخطة والتفاوض على اتفاق، ضمن الإطار الحالي للخطة، فقد يقطع هذا شوطًا طويلاً في الاتفاق مع الخطة قبل الموعد المتوقع. كان هذا يعتمد على عدد الأعضاء الذين وافقوا على قبول العرض المقدم من الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة.

أعلم فارون اللجنة أن هذا قد نوقش مع أمناء الخطة ومع نيكوليت (عضو في لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR))، التي كان تتعامل مع الأمناء ومعه.

كخطوات تالية، سيُستخدم جزء صغير من المبلغ المطلوب للتخصيص لتحديد وتوظيف خبير (خبراء) لمساعدة الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة في وضع استراتيجيات للمضي قدمًا، بما في ذلك صلاحية كل خيار من خيارات الخطة. بعدها سيُوضع اقتراح شامل لأعضاء الخطة، وسيعتمد نجاحه على قبول لأعضاء الخطة للعرض.

أشارت نيكوليت أنها كانت سعيدة للغاية لأن الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة تمكن من اتخاذ هذه الخطوة لبدء التفاوض مع الأعضاء، من أجل استكشاف إمكانية التخلص من بعض المخاطر التي تتحملها ميزانيته العمومية. وتابعت للموافقة على الاقتراح والتوصية باعتماده.

استفسر لاكشان عما إذا كانت المفاوضات مع الأعضاء ستستمر حتى عام 2024. أجاب فارون، بأن المفاوضات التي أثارها لاكشان تتعلق بالمفاوضات التي تُجرى مع أمناء المعاشات كجزء من التقييم الذي يجري كل ثلاث سنوات للخطة، لتعديل المساهمة السنوية في صندوق المعاشات التقاعدية، على مدى السنوات الثلاث المقبلة، المنتهية في عام 2024.

سألت إليزابيث عما إذا كان هذا يعني أن لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR) يمكنها تخصيص هذه التمويلات الآن، ولكن قبل أن يتقدم الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة بعرض، سوف يُعرض أولاً على لجنة المالية والتدقيق والمخاطر. و يعني هذا أيضًا أنه إذا لم يكن العرض المُقدم قابلاً للتطبيق/ناجحًا حقًا، فلن تُستخدم هذه التمويلات، ويمكن أيضًا إعادة تخصيصها لأغراض أخرى. أكد فارون أن النقطتين التي أثارتهما إليزابيث كانتا صحيحتين.

تأثير المنح الكبيرة

أكد فارون أن الحكومة الدنماركية قدمت تمويلًا إضافيًا بقيمة 20 مليون كرونة دانمركية في إطار التزامها بالاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة كجزء من منتدى جيل المساواة. كانت الحكومة الدنماركية قد قدمت هذه التمويلات لعام 2021، بالقرب من نهاية العام. تم تخصيص تمويلات عام 2021 للجمعيات الأعضاء، والتي تأثرت بظروف من أصل ثلاث ظروف سلبية، والتي تضمنت (1) انخفاض دخلها بشكل جذري بسبب كوفيد؛ أو (2) تأثرت سلبًا بقطع تمويل مكتب الشؤون الخارجية والكومنولث والتنمية (FCDO)؛ أو (3) حدث انخفاض في التمويل المخصص في عام 2022، كجزء من القواعد الجديدة لتخصيص الموارد التي وضعها الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة. ومع ذلك، نظرًا لاستلام التمويلات في وقت متأخر، لم يكن من الممكن الاستفادة منها جميعًا في عام 2021.

المنح النقدية والسلع المخصصة للبلدان، كانت الآن في طور الإعداد ولكن من المرجح أن يُتحمل التنفيذ الفعلي والنفقات في عام 2022. من أجل توفير هذه الأموال في العام التالي، يُقترح الآن تخصيص رصيد قدره 2.675 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2021.

تخصيص تمويلات الجمعية العمومية

أعيد التأكيد على أن التمويلات المخصصة للجمعية العمومية، التي ستعقد مرة كل ثلاث سنوات، ستخصص على مدى فترة الثلاث سنوات. وتماشيًا مع ذلك، طُلب استخدام الميزانية المخصصة لعام 2021 في نفقات عام 2022.

منحة طارئة لأفغانستان

كان لا بد من صرف هذه المنحة الطارئة لأفغانستان من صندوق الإغاثة في حالات الطوارئ في عام 2021. تابعت جمعيتنا الأعضاء في أفغانستان (AFGA) برنامج الإغاثات الإنسانية في عام 2021. ولكن بسبب القيود المفروضة من بنك باركليز، لم يتمكن الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة من الإفراج عن الأموال في عام 2021. بالتشاور مع بنك باركليز، اتخذ الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة مزيدًا من اليقظة الواجبة، الأمر الذي نال تقدير البنك. وبعد ذلك من المتوقع أن يقوم البنك الدولي بالإفراج عن هذه الأموال لأفغانستان كجزء من مدفوعات الأغراض الإنسانية في عام 2022. من أجل تمكين الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة من الإفراج عن هذه الأموال، تم التقدم بطلب الآن لتخصيص هذه الأموال.

كما أعرب البنك عن ارتياحه لجميع الخطوات التي اتخذتها فرق تأمين المخاطر والتمويل. أعرب البنك عن أنه إذا استمر الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة في التزام الممارسات المهنية في برامجه المعلنة ومضى قدمًا في خلق المعرفة حول الجريمة المالية، من خلال برامج التدريب والوسائل الأخرى، فقد يتمكن من رفع بقية القيود المفروضة على الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة بحلول أغسطس ومساعدته في تقديم التمويلات لجميع البلدان (باستثناء كوريا الشمالية).

بند العمل: *اللجنة*

أ) الإحاطة علمًا بالتحديث المالي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2021.

ب) التوصية بتخصيص المبالغ التالية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2021:

i. تمويل إضافي لبدء المراجعة والتفاوض مع أعضاء خطة المعاشات التقاعدية المحددة المزايا، لتقليل الالتزامات الإجمالية -**4000000 دولار.**

ii. سيتم تخصيص تمويل كبير (الرصيد) كمنح نقدية وسلعية، من التمويلات التي تم تلقيها في أواخر عام 2021 من الحكومة الدنماركية -**2675083.64 دولارًا أمريكي.**

iii. التمويل المخصص للجمعية العمومية المزمع عقدها في عام 2022 بقيمة- **340000 دولار.**

iv. منحة الطوارئ المخصصة في عام 2021 لأفغانستان برعاية Stream 3 – **بقيمة 199089 دولار.**

ج) ***مراجعة واعتماد موازنة عام 2022***

قدمت جين مراجعة ميزانية 2022 إلى لجنة المالية والتدقيق والمخاطر. تضمنت التغييرات الرئيسية في الميزانية ما يلي:

- سيتم إدراج نفقات عام 2022 في الميزانية مقابل التمويلات المخصصة غير المقيدة، والتي وافق عليها مجلس الأمناء في اجتماعه المنعقد في 2-3 ديسمبر/كانون الأول 2021 وأوصت لجنة المالية والتدقيق والمخاطر بالموافقة عليها في اجتماعها المنعقد في 17 فبراير-شباط 2022 - 9.9 مليون دولار أمريكي
- إعادة تصنيف المنحة المتلقاة من أستراليا من دخل غير مقيد إلى دخل مُقيد - حيث تم استلام هذه الأموال على وجه التحديد لمنطقة المحيط الهادئ ولكن تم نشرها عن طريق الخطأ في إطار دخل أساسي غير مقيد - 1 مليون دولار أسترالي.
- إعادة تنظيم التكاليف داخل مكاتب الأمانة، بما في ذلك إعادة ترتيب أولويات بعض الاجتماعات وجهًا لوجه. كان التأثير الصافي لهذا التغيير ضئيلًا وراجعه فريق قيادة المديرين (DLT) واعتمده.

وسُلط الضوء على أن هناك بعض التغييرات الأخرى المتوقعة في ميزانية 2022، بما في ذلك تكلفة تمديد تكلفة برنامج الصحة الجنسية المتكامل للمرأة (WISH) والنفقات الممولة من السلطة المحلية (LAD). ستُعرض هذه على لجنة المالية والتدقيق والمخاطر كجزء من توقعات الربع الثاني.

بند العمل
أوصى أعضاء لجنة المالية والتدقيق والمخاطر بموافقة مجلس الأمناء على مراجعة ميزانية عام 2022 للأمانة الموحدة، على النحو المعروض في هذه الورقة.

4. تقارير الحماية وإدارة الحوادث

قدمت فانيسا النقاط البارزة الواردة في التقارير الأربعة التي تمت مشاركتها وهي:

- لوحظ خطأ بسيط في تاريخ تقرير إدارة الحادث للشهر المنتهي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2021. لا يوجد تأثير مادي لهذا على البيانات المُقدمة.
- لقد تم إحراز تقدم كبير في جميع المجالات. وشمل ذلك:
  - تحسن الأداء في إغلاق ملفات الحالات، بنسبة 75٪ عن عام 2019 و 53٪ عن الأداء في عام 2020.
  - على الرغم من حصوله على 45 حالة إضافية العام الماضي (2021)، قام الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة بإنهاء عدد أكبر من الحالات التي تلقاها.
  - حتى الآن (منذ بدء تشغيل النظام في 2018)، تم تلقي 200 حادثة، لم يتبق منها سوى 35 حالة مفتوحة.
- منذ ديسمبر/كانون الأول 2018، تم تلقي 17 واقعة حماية. خمسة من هؤلاء جاءوا في عام 2021 وجميع هؤلاء الخمسة كانوا من الجمعيات الأعضاء. لم يكن لدى الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة حالات حماية (مثل التحرش الجنسي، والاعتداء الجنسي، والاستغلال الجنسي) عن طريق الأمانة. واجهت الجمعيات الأعضاء صعوبة في الحصول على القدرة والمعرفة والخبرة الصحيحة للتعامل مع هذه الحالات.

- وقدموا نموذج جديد لرصد تكافؤ الفرص الطوعي للأشخاص الذين يبلغون عن الحالات. يحتوي النموذج على مجموعة كاملة من المؤشرات لتقييم ما إذا كان هناك أي سوء معاملة، أو تفضيل في المعاملة أو أي شيء آخر وفقًا للأصل الإثني للأشخاص والهويات الأخرى أم لا.
- شكراً جزيلاً لنيفيل لإضفاء المزيد من النظام حول قضايا المخالفات المالية.

وشكرت ليز فانيسا، مضيفة أن الفريق قام بعمل رائع وأن التقدم الذي أُحرز يستحق الثناء ويعكس العمل الجاد الذي تم القيام به. وذكرت أن التقارير كانت كاملة وسهلة القراءة للغاية.

لم ترد أي تعليقات أخرى.

بند المعلومات: أعربت لجنة المالية والتدقيق والمخاطر عن تقديرها للتقدم المحرز في هذا المجال وأحاطت علمًا بتقرير إدارة الحوادث للشهر المنتهي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2021، وتقرير الحماية وإدارة الحوادث للربع الرابع من عام 2021، وتقرير إدارة الحوادث السنوي لعام 2021، وتقرير الحماية السنوي لعام 2021.

5. تقرير تخطيط التدقيق - تحديث

قدمت نيكولا ماي، الشريكة في Crowe، نفسها إلى لجنة المالية والتدقيق والمخاطر وأطلعت الأعضاء على خطة التدقيق للسنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2021. وشكرت اللجنة على إتاحة الفرصة لـ Crowe للعمل مع الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة وأعربت عن أملها في أن تعجب اللجنة بصيغة تقرير تخطيط التدقيق الذي قدمته Crowe.

وسلط نيكولا الضوء على:

- في القسم 1، يبرز التقرير ما يلي:
  - الأهمية النسبية - تم تحديد المستويات كنسبة مئوية من دخل الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة - @ 1% من الدخل.
  - ستُعرض التعديلات المحتملة المهمة على اللجنة - تم تحديد الحد الأدنى لذلك بنسبة 5٪ من الأهمية النسبية المحددة في التدقيق. لذا ستتمكن اللجنة من تكوين رؤية للقيم الصغيرة لأي تعديلات يتم إجراؤها أو تظل غير معدلة.
  - من منظور الاستقلال والأخلاقيات، قدمت Crowe أعمالًا أخرى قامت بها خلال العام للاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة. تم عرض هذا في الصفحة 2. كان نيكولا مرتاحًا لأن هذا لا يسبب أي مخاوف بشأن الاستقلال ويكمل في الواقع العمل الذي تقوم به Crowe الآن.
- يبرز القسم 2 من التقرير المجالات التي تم تحديدها كمجالات مخاطر مُحتملة رئيسية . وتشمل هذه الدخل؛ وأوجه نفقات المنح؛ والمخاوف؛ وتجاوزات الإدارة للضوابط. في كل مجال من هذه المجالات، تم تسليط الضوء على الاختبارات التي سيتم إجراؤها. فيما يتعلق بمذكرة الاستمرارية، تم تسليط الضوء على أنه على الرغم من أن التوجيهات الأساسية من مجلس التقارير المالية (FRC) لم تتغير، تشترط على الجهة الخاضعة للتدقيق أن تستمر في الاطلاع على 12 شهرًا على الأقل من تاريخ توقيع الحسابات. وتعتبر هذه أقل فترة زمنية. في هذا السياق، توصي Crowe بأن تعرض مذكرة الاستمرارية البيانات حتى نهاية العام المقبل. سيضفي هذا فائدة إضافية بالحصول على دورة كاملة للدخل والنفقات ويتطابق إلى حد ما مع فترات الميزانية وفترات حسابات الإدارة.
- ينص القسم 3 على المجالات الأخرى التي سيركز عليها التدقيق، والتي تضمنت مراجعة ملفات المدققين السابقين، لدعم عملنا على الأرصدة الافتتاحية، ثم إجراء اختبار إضافي أيضًا والمراجعات المتخصصة بما في ذلك تدقيق أنظمة تكنولوجيا المعلومات ومراجعات الضرائب الرئيسية.

- يسلط القسم 4 الضوء على نهجنا تجاه العناصر الخارجية. سوف نعتمد على عمل مدققي العناصر في منطقة إفريقيا وشبكة أوروبا وشركة Worldwide Inc. ولكل فرع من الفروع الأربعة، ستتولى المكاتب الإقليمية العمل من المملكة المتحدة، بحيث يقوم فريق المملكة المتحدة بإجراء الاختبار هناك.
- أخيرًا في القسم 6، نسلط الضوء على حالة الحاجة إلى أي إجراء تحديثات تتعلق بشروط الإفصاحات - في هذا المجال، لم تكن هناك تحديثات، لكننا نواصل التأكيد على اثنين من المجالات الرئيسية حول مدونة الإدارة وأيضًا من حيث العمل الذي نقوم به على تقرير الأمناء. لا ندقق تقرير الأمناء في كل حالة، لكننا نختار إحصائيات معينة ونتأكد من أنها تتماشى مع فهمنا ونطلب معلومات داعمة لعينة من العناصر.

شكرت ليز نيكولا، وأكدت على أن الأعضاء قد أطلعوا على الجدول الزمني الوارد في نهاية التقرير. ونعتزم أن يكون التقرير الكامل متاحًا لمراجعة اللجنة في اجتماع مايو/أيار ليصبح جاهزًا للعرض في الوقت المحدد في اجتماع مجلس الإدارة في يونيو/تموز

سألت نيكوليت فارون وجين عن الانتقال إلى مدقق جديد. أشار فارون بأنه قد يكون من السابق لأوانه تقرير هذا. وأشار إلى أنه أُتيح للفريق إمكانية الوصول إلى بوابة Crowe الإلكترونية، والتي تتيح تحميل الكثير من مواد التدقيق المطلوبة من خلالها. وأشار إلى أن سهولة استخدام نظام Crowe كان أفضل من تلك الخاصة بالمدققين السابقين. من جانبنا، أضاف الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة موارد إضافية للمساعدة في عملية التدقيق لتصبح أكثر استجابة.

أبرزت جوديث أنه نظرًا لأن القائمين على العملية مدققون جدد تمامًا، ينبغي ألا تقلل الإدارة من احتمالية طرح أسئلة إضافية والحاجة إلى مزيد من الوقت. وافق فارون على أن العملية ستكون مختلفة تمامًا عن السنوات السابقة وستتطلب من الفريق الإجابة عن العديد من الاستفسارات، حيث أنها السنة الأولى لهم من التدقيق. وأشار إلى أنه كان سعيدًا لأن Crow ستتولى إجراء تدقيق الدخل وأيضًا عمليات تدقيق المنح الفرعية في وقت أبكر، مقارنةً بالعملية التي اتبعها المدققون السابقون. ستضمن هذه التغييرات (تحديد الأولويات)، والوضوح في تقويم التدقيق أن فريق الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة سيتمكن من الإجابة عن الاستفسارات في الوقت المناسب. ومن هذا المنطلق، لا يُتوقع على الإطلاق أن تكون عملية سهلة.

شكرت ليز نيكولا على التحديث وسألت اللجنة عما إذا كانوا راضين عن المضي قدمًا في الموافقة على خطة التدقيق. وأعربت اللجنة عن قبولها.

بند العمل: *استعرضت اللجنة وصدقت على تقرير تخطيط التدقيق المُقدم من Crowe للتدقيق الشامل لعام 2021 نيابةً عن مجلس الأمناء.*

6. خطة التدقيق الداخلي لعام 2022 وتحديثات عمليات التدقيق الداخلي التي أجريت في عام 2021

حادثة في الموارد المالية للاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة – شركة NetSuite

أبلغ فارون اللجنة أن هناك حادثة احتيال وقعت في عام 2022 تتعلق بالأنظمة المالية للاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة. بلغ مقدار المبلغ المعني حتى الآن 8000 دولار أمريكي لفواتير غير مصرح بها مدفوعة من الحساب المصرفي للاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة إلى الحساب المصرفي لهذا الفرد. تم اتخاذ إجراءات سريعة لاستبعاد هذا الفرد واتخاذ خطوات تصحيحية. للمضي قدمًا، سينظر نيفيل ومارك في الأمر ويجريا المزيد من التحقيقات/ التدقيقات بالتفصيل.

أضاف نيفيل أن الحادث انطوى على تورط شخص رئيسي في الفريق المالي، كان لديه حق الوصول وسلطة تجاوز سير العمل والموافقة على المدفوعات في إطار NetSuite - لذا فهي حادثة كبيرة بالنسبة للاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة. كجزء من الخطوات التالية، سيراجع فريق التدقيق الداخلي (بقيادة شركة RSM) سجل تدقيق الحسابات داخل النظام وخارجه للتحقق من، إلى جانب المبالغ المحددة، إما إذا كان هذا الشخص تمكن من العمل بالشراكة مع موظفين آخرين/ بائعين، على الاحتيال على الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة في أي مبالغ أخرى. أضاف مارك أنه في حين أن القيم قد لا تكون كبيرة وفقًا لما نعرفه حاليًا، إلا أن حقيقة إمكانية حدوث الأمر ربما يكون هو الأكثر أهمية - وهذا هو سبب لزوم القيام ببعض الأعمال الإضافية على البيانات.

وكدت ليز للجنة المالية والتدقيق والمخاطرأن فارون قد أطلع الرئيس على تفاصيل الوضع. وأضافت بأن هذه المسألة قد تم عرضها الآن على اللجنة وأن الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة محظوظ جدًا لأن لديه بالفعل خطة تدقيق داخلي؛ وبشراكته مع **شركة**

RSM؛ وبالطبع، انضم نيفيل إلى الفريق. وذكرت أن هذه أمور مقلقة للغاية ولكننا خططنا جيدًا وأننا في وضع يمكننا من التحقيق في هذا الأمر بشكل كامل واتخاذ الإجراءات لأن لدينا الفريق المناسب في المكان المناسب.

أبلغ نيكولا (مدقق خارجي من Crowe) اللجنة بأن Crowe ستجتمع مع نيفيل ومارك بشكل منفصل لفهم العمل الذي تم إنجازه، وسأل عما إذا كانت أُجريت عمليات تفتيش على الحسابات المصرفية للموردين مقارنةً مع الحسابات المصرفية للرواتب لمعرفة ما إذا كانت هناك أي مطابقات أخرى. نصح مارك بإجراء تحليل البيانات لعام 2020، ولكن بالنظر إلى النتائج، تم الاتفاق مع الإدارة على تمديد هذا التدقيق إلى عام 2021 بالكامل.ظ

أبرز فارون أنه تم ضبط الحادث كجزء من فحص عشوائي أجرته جين قبل موعد دفع الرواتب الدولية. كان هذا عندما تم ضبط أن هناك طلب بدفع مبلغ إلى حساب للاستشارات، لموظف كان يعمل بدوام كامل. وبعدها أُجريت تحريات بشأن هذه المسألة وتم اتخاذ الإجراءات، بما في ذلك تصعيد الأمر نفسهإلى خدمات الإبلاغ SafeReport. وسلط الضوء كذلك على أن عمليات التدقيق والأرصدة التي تتضمنها ضوابط الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة كانت فعالة، وهي الطريقة (كما أوضح مارك)، التي كشفت بها عملية التدقيق الداخلي بالفعل عن الإشارات الدخانية لكشف إمكانية حدوث مثل هذه المعاملات من خلال النظام دون رقابة وضوابط كافية. اختتم فارون حديثه بقوله إنه يأمل ألا يكون الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة قد تعرض لألاختلاس مبالغ أكبر من التي تم تحديدها بالفعل.

شكرت ليز الجميع ودعت مارك لتقديم خطة التدقيق الداخلي، والتقارير الثلاثة الرائعة، والقيام بتبادل للأفكار عالي المستوى عليها.

خطة التدقيق الداخلي لعام 2022

قدم مارك الخطة السنوية لعام 2022 المقدمة إلى لجنة المالية والتدقيق والمخاطر. وأشار إلى أنه في عام 2022 ستركز شركة RSM على:

- مراجعات المكتب القطري التي تبين أنها مجال مخاطر رئيسي، ولا سيما بالنظر إلى عدم إجراء مراجعة خلال العامين الماضيين.
- تقرير عن الإجراءات المتخذة خلال ستة أشهر بشأن توصية التدقيق، على النحو المتفق عليه مع اللجنة في اجتماعها السابق.
- تحليلات البيانات لعام 2021.
- مراجعة إعداد تفويض الصلاحيات في نظام NetSuite، مع التركيز على بعض نفقات البرنامج الرئيسية.
- لا تزال عمليات التدقيق/الإجراءات الكاملة قيد التنفيذ في عام 2021، والتي تشمل مراجعة الإدارة في المكتب الإقليمي في العالم العربي.

وقد سلط الضوء على أن هذه الخطة هي مخطط رفيع المستوى لعمليات التدقيق/ المتابعة مع مراعاة الفهم بوضوح بأنه يمكن تعديلها بالتشاور مع الإدارة ولجنة المالية والتدقيق والمخاطر للاستجابة إلى أي مسائل/ حوادث/أولويات محددة قد تنشأ خلال السنة.

وأبرز أنه لم يُدرج تدقيق أمن الفضاء الإلكتروني في الخطة الحالية، حيث قد يتم كشفه في مكان آخر. ويُعد هذا خطرًا رئيسيًا بالفعل في معظم جداول أعمال مجلس الإدارة في الوقت الحالي.

استفسرت جوديث عن سبب عدم احتواء التقارير على تعليقات/إجراءات الإدارة. أجاب مارك أنه لا يتم استكمال أي تقرير تدقيق إلا بعد التشاور مع الإدارة، بما في ذلك إجراءات الإدارة، والجداول الزمنية، والشخص المسؤول. وأشار إلى أنه لم يحدث حالة خلاف أبدًا. في حالة الاختلاف في الرأي، سيحال التقرير بأكمله إلى لجنة المالية والتدقيق والمخاطر للموافقة عليه. من أحد الأشياء التي لم تُنجز هو متابعة ما إذا كانت الإجراءات التي وافقت عليها الإدارة قد تم تنفيذها أم لا. هذا هو سبب اقتراح تقديم تقرير ستة أشهر بالإجراءات المُتخذة إلى لجنة المالية والتدقيق والمخاطر - لشرح أسباب واضحة لعدم الامتثال/الجداول الزمنية إن وجدت. كما أكد على أنه كممارسة، لا يقدم تقرير التدقيق الكامل إلى لجنة المالية والتدقيق والمخاطر التوصيات فقط بل، أيضًا الجداول الزمنية والأشخاص المسؤولين. ولكن إذا طلبت لجنة المالية والتدقيق والمخاطر تلقي التفاصيل، فيمكن توفيرها بسهولة.

واستنادا لما ذُكر أعلاه، طلب مارك الموافقة على خطة التدقيق الداخلي لعام 2022.

التقرير المرحلي - تقارير التدقيق
قدم مارك بعد ذلك عمليات التدقيق الثلاث التي تم الانتهاء منها منذ آخر مرة اجتمعت فيها لجنة المالية والتدقيق والمخاطر. وشملت هذه:

- **تدقيق الحماية والإبلاغ عن الحوادث**، انقسمت الآراء بين المجالين بالاتفاق على توفير الحد الأدنى من التأمين والتأمين المعقول للحماية والإبلاغ عن الحوادث على التوالي.
- **تحليلات البيانات لعام 2020 وعمليات تدقيق إدارة المنح**، والتي أسفرت عن آراء بتوفير تأمين جزئي.

استغرقت عمليات التدقيق وقتًا أطول من المتوقع، بسبب قلة توفر الأفراد، والمفاوضات التفصيلية بشأن الطريقة المتفق عليها للمضي قدمًا فيما يتعلق ببعض النتائج والمعلومات الإضافية المقدمة لتبرير الردود الواردة من الإدارة. ومع ذلك، فإن جميع التقارير التي تم الانتهاء متفقة تمامًا مع التوصيات المقدمة من الإدارة.

كجزء من ***تدقيق الحماية وإدارة الحوادث***، انقسمت الآراء حول مسألة ما يعني المزيد من المخاطر على القطاع. لم يعكس هذا العمل الجيد الذي تم القيام به بالفعل لتحسين تقديم الفريق للتقارير. تم تضمين الجوانب الرئيسية التي اكتُشفت خلال هذا التدقيق

- لم تُجرى تحريات ما قبل التوظيف لأشياء مثل السجلات الجنائية - لم تُجرَ تحريات ما قبل التوظيف سوى لثلاثة من عينة لـ 10 أشخاص.
- يُطبق نظام التدريب على الحماية، ولكن ينبغي تنفيذه على نطاق أوسع على أساس مخصص، ويحتاج إلى مزيد من التنظيم مع إجراء تدريب تنشيطي أيضًا.
- لم تتلقَ الجمعيات الأعضاء تدريبًا على الحماية والذي تحدد بوصفه مجال مهم حقًا.
- لم تتضافر الجهود لضمان الوفاء بالتزامات المانحين وتسجيل الدروس المستفادة والعمل على أساسها.

كجزء من **تدقيق إدارة المنح**، تم تقديم الرأي بتوفير تأمين جزئي. وقد شمل ذلك بموجب *اتفاقية التمويل المقيد:*

- المراجعات القانونية للوثائق والعقود التي يوقع عليها الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة لا يراجعها الموظفين المعتمدين. تم توفير تأمين جزئي بشكل رئيسي بسبب مراجعة بعض العقود على أساس مفصل مع الشروط التعاقدية الرئيسية المستخرجة من أجل التسلسل التنازلي مع الشركاء المنفذين بينما في بعض الحالات الأخرى، لم يكن الأمر كذلك، مما أدى إلى تعرض الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة لمخاطر مُحتملة أعلى.
- لا يوجد شكل موحد ومستخدم لاتفاقات التمويل المقيدة مع الشركاء المنفذين.

وكان هذا مقلقًا بشكل خاص نظرًا لأن التزامات الأمناء كانت أكثر وضوحًا فيما يتعلق بالتمويل المقيد مقارنة بالتمويل غير المقيد. تضمنت مجالات المخاوف المتعلقة *باتفاقية المنح الأساسية غير المقيدة ما يلي*

- التحويلات التي تمت دون الخضوع للاتفاقات المبرمة،
- عدم استخدام مكاتب الأمانة للنموذج القياسي،
- إضافة بنود قانونية فردية إلى اتفاقية التمويل دون توقيع صالح.
- واعتُبرت مراقبة التمويل غير المقيد غير كافية، بالنظر إلى الاعتماد على تقارير المراجعة السنوية التي وردت في بعض الحالات بعد أكثر من 18 شهرًا من نهاية السنة قيد المراجعة. ونتيجة لذلك، تشير التوصية التي تم تضمينها إلى الحاجة إلى المراجعة، سواء كانت عمليات التدقيق الخارجية مطلوبة في 100٪ من الحالات أو يمكن اللجوء إلى طريقة تنطوي على التقسيم إلى أجزاء، مع التركيز بشكل أكبر على تقديم التقارير ربع السنوية أو المنتظمة.

في ***تقرير تحليلات البيانات***، تم تقديم الرأي بتوفير تأمين جزئي مرة أخرى، حيث لم تتحدد حالة استثنائية هامة. تضمنت بعض النقاط الرئيسية التي أثيرت ما يلي:

- مخاوف شركة RSM بشأن جودة البيانات المُقدمة للتدقيق من مسؤول NS. نوقشت هذه المسألة مع فارون، وتم الاتفاق على توسعة نطاق التدقيق لتغطية جميع المعاملات لعام 2021.
- إلى جانب تلك الأحداث المثيرة للاهتمام التي تم تقديمها، والتي تضمنت تواريخ وأوقات الموافقات، وأغلبية الموافقين على النظام، وما إلى ذلك.
- تم تحديد الأخطاء والتكرارات في البيانات الدائمة وبيانات المعاملات، والتي شملت قدرة الموظفين على تفويض معاملاتهم الخاصة؛ والمعاملات التي كانت مفتوحة وتحتاج إلى إغلاق؛ والموردين الذين لا يمارسون أي نشاط، من الناحية المثالية ينبغي توقيفهم حتى لا يتم استغلالهم بوسائل غير صحيحة في منح عدد كبير من الأذونات الموردين.

شكرت ليز مارك على جميع عمليات التدقيق التي أُجريت. وسلطت الضوء على أن

- يجب وضع تقرير التدقيق الداخلي على رأس جدول الأعمال حتى لا يُجرى على استعجال؛
- يجب النظر إلى دور اللجنة من منظور المخاطر، ومن ثم ينبغي مراجعة جميع نتائج عمليات التدقيق من منظور المخاطر، وفهم استجابة الإدارة والإجراءات المتخذة، حتى تتمكن اللجنة من المساعدة في المساءلة.

أبرزت ليز أن اللجنة ستؤدي دورًا في دعم عمل التدقيق الداخلي والمساعدة في المضي قدمًا. تلقت اللجنة تقارير ممتازة اليوم، لكنها تريد معرفة ما يحدث كمتابعة. وافق مارك على مراجعة التقارير التي تُقدم في الوقت الحالي والنظر في الحصول على المعلومات المطلوبة بطريقة تجعل التقرير سهل الفهم ويلخص النتائج الرئيسية والإجراءات المتخذة في كل مجال من هذه المجالات.

وأضاف نيفيل أن المتابعة المخصصة قد أُدرجت في خطة التدقيق الداخلي للنظر في درجة الامتثال للتوصيات. وأبرز التجربة الأخيرة إلى إجراءات الحرص الواجب الذي اتُخذ كجزء من المشروع الممول للشؤون العالمية بكندا (GAC) والذي فاز به الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة مؤخرًا. في هذه الحالة، كانت وكالة الشؤون العالمية الكندية (GAC) راضية عن الخطوات التي اتخذها الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة، ولكن بناءً على خبرتهم السابقة فيما يتعلق بإدارة المنح، قاموا بنقل الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة إلى اتفاقية مساهمة أكثر تقييدًا للعام التالي، لمعرفة التقدم الذي سيحرزه الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة في هذا المجال. وينبغي النظر إلى هذا من منظور أن مشكلات إدارة المشاريع/المنح غير الفعالة التي واجهتها المشاريع المدارة في جنوب السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية في عام 2017 ، كان لها تأثير سلبي طويل الأمد على تصورات المانحين عن الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة.

شكرت ليز نيفيل قائلة إن هذا يبدو مهمًا، وطلبت منه إرسال شيء ما إلى اللجنة كتابيًا عبر البريد الإلكتروني حيث لا يمكن مناقشة هذا الأمر على نطاق أوسع مع اللجنة، نظرًا لأن الاجتماع قد تجاوز بالفعل الوقت المحدد. وسلطت الضوء على الحاجة إلى الحفاظ على المساواة في الوصول إلى المعلومات لجميع أعضاء لجنة المالية والتدقيق والمخاطر.

بند المعلومات: *تم إعلام اللجنة بالتدقيق الداخلي الذي أُجري خلال عام 2021 وطلبت من شركة RSM UK Risk Assurance Services LLP تقديم تقرير منتظم بالإجراءات المُتخذة بشأن التوصيات المُقدمة.*

بند العمل: *وافقت اللجنة على خطة التدقيق الداخلي لعام 2022 التي تضمنت الخطة والرسوم بمعدل يومي مركب بلغ (670 جنيهًا إسترلينيًا لا تشمل ضريبة القيمة المضافة) ومقدار 85 يومًا من العمل (56950 جنيهًا إسترلينيًا لا تشمل ضريبة القيمة المضافة) وميثاق التدقيق الداخلي، على النحو الذي قدمته شركة RSM UK Risk Assurance Services LLP.*

[مع انتهاء الاجتماع، اتفق أعضاء لجنة المالية والتدقيق والمخاطر على تبادل التعليقات والموافقة على البندين الأخيرين من جدول الأعمال من خلال التداول، كما هو موضح أدناه]

7. جدول الأعمال 7 - تحديث برنامج الصحة الجنسية المتكامل للمرأة (WISH)

تمت الإشارة إلى تحديث برنامج "الصحة الجنسية المتكامل للمرأة (WISH)" من خلال التداول بالإضافة إلى ذلك، تم تحديث اللجنة بشأن الحاجة إلى تمديد مدة اتفاقية القرض مع مؤسسة الصندوق الاستثماري للأطفال (CIFF) بقيمة 3 ملايين دولار أمريكي، بمجرد توقيع تمديد الاتفاقية بدون منح تمويلات إضافية من قبل مكتب الشؤون الخارجية والكومنولث والتنمية (FCDO).

8. **جدول الأعمال 8 - جدول أعمال رفيع المستوى للجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR) خلال عام 2022**

بند العمل: وافقت لجنة المالية والتدقيق والمخاطر على جدول أعمال لجنة المالية والتدقيق والمخاطر عالي المستوى لعام 2022، مع التوصية بعقد اجتماع إضافي عبر الإنترنت لمجلس الأمناء في 8 أو 9 ديسمبر/كانون الأول 2022، ممن أجل الاضطلاع بالاحتياجات التشغيلية/القانونية المهمة، بما في ذلك الموافقة على ميزانية الأعوام 2023- 2025.

9. أي أعمال أخرى

شكر فارون الجميع على هذا الاجتماع الممتاز.